THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

Dr. Ammar Awad

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 162/A

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

UNDOF

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2 تموز 2019

السيدة الرئيس،

أنشئت قوة الاندوف بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٠ لعام ١٩٧٤ للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل إثر حرب تشرين الأول ١٩٧٣. كان السبب الرئيسي لإنشاء هذه القوة واستمرارها يعود لقيام إسرائيل، القوة القائمة بالإحتلال، باحتلال الجولان السوري في العام ١٩٦٧، واستمرارها بهذا الاحتلال حتى يومنا هذا في تحدٍ سافر لقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الشان، والتي تطالبها بالانسحاب الكامل منه حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧، أي أن وجود الأندوف مؤقت سينتهي بانتهاء الإحتلال وإعمال قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

السيدة الرئيس،

إن وفد بلادي يرفض السلوك الممنهج الذي تلجأ إليه بعض الدول المعروفة للنيل من ولاية هذه البعثة والتي هي ولاية عسكرية بامتياز وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وليست سياسية. ونود أن نؤكد على أن الأمر لا يتعلق بموضوع وظائف وإنما بموقف بلادي المبدئي من بعثة عملية حفظ سلام موجودةعلى أراضيها، وبالتالي لايمكن تجاهل موقفنا واعتبارنا غير موجودين على خارطة النقاشات والمفاوضات في الأمم المتحدة. ويجب أن تؤخذ مشاغل الدولة المعنية المضيفة بعين الإعتبار، فالقضية لاتتعلق بسوريا، وإنما

ببديهيات عمل عمليات حفظ السلام منذ إنشائها. وإن المهام التي يفترض بالوظيفتين "المدنية الدولية المؤقتة " القيام بهما هي قائمة عملياً ويقوم بها ضباط عسكريون ضمن الوحدات التي تتألف منها قوة الأندوف. كما أن القواعد الإجرائية وتوصيات الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الإستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تنص بشكل واضح على إلغاء أي وظيفة شاغرة مضى على إنشائها أكثر من عامين، وقد أكدنا عدة مرات بإننا نرفض محاولات تسييس ولاية الأندوف من قبل وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي اللذان رفضا خلال المفاوضات غير الرسمية القبول بمقترحنا المشروع للحيلولة دون اللجوء إلى التصويت، وذلك حرصاً من وفدنا وبعض الوفود الصديقة على التوصل إلى قرار توافقي وذلك على غرار السنوات السابقة وحتى لا يكرس هذا السلوك غير المبرر سابقة في عمل اللجنة الخامسة.

لذلك ولهذه الأسباب ولغيرها من الأسباب التي وردت في بياننا السابق الذي تم الإدلاء به أمام اللجنة الخامسة عند تقديم تقرير الأمين العام ذي الصلة، فإن وفد بلادي يجد نفسه مضطراً للمطالبة بإجراء تعديل شفوي لمشروع القرار حول الأندوف ونطالب بإدراج الفقرة والتي تمت إحالتها إلى الأمانة العامة في مشروع القرار تحت رقم BIS ، واقتبس نصها بالإنكليزية:

"Takes note of paragraph 18 of the report of the Advisory Committee and decides to abolish two international temporary positions one Mission Liaison Officer P4 and one International position of Senior Political Special Adviser P5 funded under general temporary assistance that had been vacant since June 2015".

كما نحث الدول الأعضاء كافة على قبول مقترحنا بتوافق الآراء لتفادي التصويت، و ليصار لإدراج الفقرة في مشروع القرار، ولكن في حال إصرار تلك الوفود على موقفها المؤسف و غير المبرر برفض مقترحنا المشروع ، فإن وفد بلادي يحثكم جميعاً للتصويت بنعم، آخذين بالإعتبار أن التصويت لصالح إدراج هذه الفقرة سيكون دعماً لمبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة لاسيما احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، وللحفاظ على المبادىء الأساسية لعمل عمليات حفظ السلام وليس دعماً لدولة معينة بحد ذاتها.

السيدة الرئيس

وفي الختام، يعبر وفد بلادي عن تقديره للمهمة النبيلة التي تضطلع بها قوة الاندوف، كما نود أن نوجه تحية تقدير للدول المساهمة بهذه القوة. وتجدد بلادي مرة أخرى التزامها باتفاقية فصل القوات وبكافة القرارات ذات الصلة

الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والتي تؤكد على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، وذلك إيماناً منها بعودة الجولان المحتل عبر الشرعية الدولية. وتتطلع بلادي إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة إستناداً إلى المرجعيات ذات الصلة.

وشكراً السيدة الرئيس,,,